

## المقدمة

### السياسة

في عِدَّة ديموقراطيات حول العالم، بما فيها إسرائيل، تَلَطَّخت سمعة "السياسة". تدلّ الاستقصاءات على اضمحلال الثقة العامّة الموضوعة في السلطات، والقادة السياسيّة، والإعلام، والأحزاب السياسيّة. تُستمدّ هذه الخيبة من كلّ من التّوقّعات الكبيرة من الدّولة التي لم تتحقّق أبدًا وكذلك السلوك غير اللائق الذي يمارسه البعض من السياسيّين. مع ذلك، سنستخدم مصطلح "السياسة" عبر صفحات هذا الكتاب بطريقة حياديّة تمامًا، بل حتّى منحازة إيجابًا بعض الشّيء نحو السياسة، معترفين بذلك بالمهمّات الشّاقّة المفروضة على سياسيّين جيّدين ومُلتزمين ونزهاء.

أمّا المهمّات التي ندخلها نحن في الجهاز السياسي فتتضمّن المشاكل التي تبيّنت كمستعصية ضمن أطر عمل أخرى – السّوق الاقتصادي، والمنظّمات الاجتماعيّة، والمجتمع، بل حتّى العائلة كذلك. وفعلًا، تُعتبر القضايا التي نمرّرها للسياسة ضمن الأكثر حساسيّة (الأمن، البيئة)، ويصعب الإمساك بها، بالتأكيد أكثر من القضايا المتناولة في عالم التّجارة وإدارة الأعمال.

لغاية إتمام هذه المهمّات، على السياسيّين بناء الائتلافات، وحشد الدّعم، وإجراء المفاوضات، والتنازلات، وتأجيل القرارات، وموازنة المصلحة العامّة مع مصالح ضيقة أكثر ومتضاربة. بدون هذه الوسائل، سيستصعب السياسيّين تحديد السياسات أو تطبيقها للغاية، لكن بفضل هذه الوسائل والأدوات، أصبحت صورة "السياسي" مقترنة بل تُساوى بعدم الأمانة أو الفساد.

أحيانًا، وبهدف ابتكار الحلول الخلاقّة أو المساومات، كان على العمليّة السياسيّة دمج عناصر متباينة<sup>(١)</sup>. قد تبدو حلول كهذه غريبة لكنّها كثيرًا ما تنتج عن تعقيد المشكلة وحقيقة عدم وجود حلّ عمليّ أبسط. ناهيك عن أنّ "الانخراط في السياسة" غير محصور بالحكومة الوطنيّة أو المحليّة، بل موجود كذلك في المنظّمات أو الشركات الحكوميّة، كما في الجامعات، والمستشفيات، والجمعيات التطوّعيّة، وأحيانًا حتّى العائلات. بطبيعة الحال، قد تنكر الأغليبيّة أنّنا "نخرط في السياسة" أساسًا، لكن تفضّل نسب سلوك كهذا إلى آخرين يسعون إلى مصلحتهم الشخصيّة. "هم" الذين يعملون في السياسة القذرة بينما "نحن" نعمل من مصالح مُبرّرة وشرعيّة. يعرّض التوجّه السّلبى للسياسة (مناخ من "معادة السياسة") الديموقراطيّة لأنّه قد يثير رغبة ومطالبة بـ "حكم الخبراء" – منتخّبين كانوا أم غير منتخّبين – الذين سيصلحون السياسيّين.<sup>(٢)</sup> يمهد هذا الإيمان بالحاجة إلى "خبراء" كالحنين إلى "قادة قويّة" الطريق نحو نظام غير ديموقراطيّ. في السياسة، نجد تلاعبًا مشروعًا بل حتّى التواءات ضروريّة أحيانًا، لكن على هذه أن تجري بأمانة أو أنّها ستخاطر بخسارة مصداقيّتها. على السلوك السياسي أن يكون مشروعًا، ليس فقط تمثليًا مع القانون أو كنوع من أنواع الأخلاقيات، ولكن لأنّ المسؤولين المنتخبين ملزمين بجعل أنفسهم مثالًا يُقتدى به. باختصار، تشكّل السياسة آليّة اجتماعيّة وبالتالي هي ليست "جيّدة" أو "سيّئة" بحدّ ذاتها؛ نشير كذلك إلى

(١) على سبيل المثال، تحدت اتفاقية غزة-أريحا بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في أيار ١٩٩٤ المنطق الجغرافي، لكنّها خلقت قاسمًا مشتركًا، أي إتاحة نهاية للطريق السياسي المسدود. في مثال آخر، أوصت لجنة تال، والتي عُيّنت عام ٢٠٠٠ لغاية فحص موضوع تجنيد طلاب الشيشاه للجيش، بالتوصّل إلى تسوية مصمّمة من أجل استرضاء كلّ من المجتمعين العلماني واليهودي المتشدّد: سنيّاح للشباب من اليهود المتديّنين الذين اختاروا توقّفهم عن دراسة الثّورة دخول سوق العمل بعد خدمة عسكريّة مختصرة. وقد لاقى هذا الاقتراح معارضة كلّ من العلمانيّين (فقد اتاحت استمرار التّصنّف من الخدمة العسكريّة) واليهود المتشدّدون (فقد عنت لهم بداية الرّدة)، ففشل.

(٢) في انتخابات الكنيست لعام ٢٠٠٣، ترشّح حزب للتّخابات باسم "إسرائيل مختلفة" لأنّها قد سمننا السياسيّين". بادعائهم الانخراط في "سياسة بدون سياسيّين"، أفضوا ٧١٤٤ شخصًا بالتصويت لهم.

أنه في بعض الديمقراطيات، لا تُعتبر السياسة سيئة جوهرياً. في إسرائيل كذلك، نجد العديد من الأمثلة حول السياسات الإيجابية: استقالة وزير حكومة بسبب تضارب في الرأي لمنظوره أو ضميره؛ اقتراح عضو كنيست لمشروع قانون للمصلحة العامة رغماً عن النقد الذي يوجّهه إليه ناخبيه؛ أعضاء كنيست من أحزاب مختلفة يتوحدون من أجل هدف مشترك من أجل الترويج لقضية ما؛ سياسيون يرفضون فرصة مقابلة نتيجة لعدم ضلوعهم في الموضوع.

لأغراض هذا الكتاب، سنكتفي بتعريف بسيط لـ"السياسي" بالمقارنة مع اللاسياسي - وهو "المجهود لتطوير واستخدام القوة الاجتماعية المنظمة" (هيلر ١٩٩٣، ٣٠١). ونضيف إلى ذلك أنه في السياسات الديمقراطية، يركز النشاط التعاوني من أجل تحقيق الأهداف المشتركة على الإجماع المتعلق بقوانين اللعبة. تكمن جدارة هذا التعريف في تعريفه للسياسة كأداة للنشاط الهادف الذي يقوم به المجتمع. ما من قضية "سياسية" بطبيعتها؛ تصبح هي سياسية عندما تحوي على مركب مشترك يتطلب المجهود المنظم (مثلاً، التعليم الإلزامي، ومنع تفشي الأوبئة، والأمن، والقانون، وجودة البيئة). تدخل القضايا وتترك النظام السياسي بالتوافق مع تفضيلات ذلك المجتمع: مثلاً، أدى قرار المجتمع بالأبترك أمر حساب خطورة الإصابة في حادثة سيارة لسائقها إلى تشريع الارتداء الإلزامي لحزام الأمان في السيارة. يهدف النقاش الحيادي للسياسة إلى استعادة كرامتها الضائعة، ككرامة تختلف عن أفعال أو أخطاء سياسيين معيّنين أو الاستياء من الجهاز السياسي في إسرائيل (جانور ٢٠٠٣).

## الأجهزة السياسية

لا يُعتبر الجهاز السياسي كياناً ملموساً - لا هو الحاكم ولا الحكومة، كما أنه ليس بدولة ولا مؤسسة ولا منظمة لكنه يشكل مفهوماً مجرداً - ملخص التفاعلات السياسية في مجتمع معين (مقصود به، كما ذكرنا، تمكين النشاط التعاوني).<sup>(٣)</sup> يتيح لنا هذا المفهوم التحليلي استنباط تلك النشاطات التي يجوز تعريفها كـ"سياسية" من نطاق الاجتهاد البشري. مثلاً، بينما يشكل السوق جزءاً من الجهاز الاقتصادي، تبقى القوانين والأنظمة التي تحكمه وتطبيقها سياسية. مثال آخر على ذلك: لدى استحواذ الدولة على صنع القرارات فيما يخص معاشات التقاعد - جاعلة تلك الدفوعات إلزامية - تصبح معاشات التقاعد أمراً سياسياً. لاحظوا أنه ما قد يشكل أمراً سياسياً في مجتمع ما قد لا يكون سياسياً في مجتمع آخر. وبينما قد تكون خدمات الصحة العامة من مسؤولية الجهاز السياسي في حكومة وطنية أو مركزية، قد لا تكون من مسؤولية حكومة أخرى. يتيح لنا مفهوم "الجهاز السياسي" التفكير بالنشاط السياسي بمفهوم التفاعلات ضمن المجتمع ككل، لا ضمن المؤسسات الحاكمة أو قطرياً. بالتالي، يدمج التحليل نقاشاً حول ديناميكيات الحياة السياسية كالاكتشافات التكنولوجية للإعلام الإلكتروني وتبعاتها المنعكسة في الفضاء العام؛ كوقوع منظمات المجتمع المدني؛ كدرجة "تسييس" قضايا معينة (كتعيينات الموظفين الحكوميين)؛ أو "تسييس" القضايا التي تنفرد بها إسرائيل، كالصلة بين الدين والدولة.

## القدرة التوجيهية والتمثيل

يشبه دور الجهاز السياسي دور توجيه السفينة: الحفاظ على ثبات الجهاز وإرشاده نحو الأهداف المشتركة.<sup>(٤)</sup> من هنا، تُعرّف القدرة التوجيهية بقدرة الجهاز السياسي على ضمان استمرارية نفسه، والاستثمار في قابليته الخاصة للنجاح، والتأقلم مع التغييرات البيئية اللازمة،

(٣) أقيس هذا التعريف من إيستون (١٩٦٥، ٤٩-٥٠)، والذي يعتقد أن الجهاز السياسي هو سلسلة من التفاعلات الاجتماعية من الأفراد والمجموعات المصممة لغاية "استرداد القيم الموثوق به".

(٤) يشير المفهوم الإغريقي الأصلي للحكومة إلى فن التحكم بالعجلة التوجيهية (دويتش ١٩٦٣، ١٨٢).

وطبعاً، تشكيل السياسات، واتخاذ القرارات الملزمة. أيّ جهاز سياسي يفتقر إلى القدرة التوجيهية يشبه سفينة بدفة مفصولة. قد تشرّد عن مسراها، لكنّها غير قادرة على الانخراط في حركة هادفة. يشير مفهوم "القدرة التوجيهية" إلى النشاط السياسي الديناميكي الملزم بالقيادة في أوضاع متغيرة، أو صادمة، أو متأزمة. لذلك، نفضل نحن مصطلح "التوجيهية" على مصطلحات أخرى كـ"قابلية الحكم"، والذي يقترح القدرة على حكم مجتمع معين؛ أو "القدرة على الحكم"، ما يتجاهل حقيقة أنّ النشاط السياسي لا يتطلب الحكم فحسب، بل كذلك ثقة المواطنين وتعاونهم في العملية التوجيهية. يكمن توجّهنا في هذا الكتاب في عدم كشف التركيز على الحكومة نطاق الأحداث في الجهاز السياسي، ما قد يتضمّن البعض من العناصر غير الديمقراطية التي تقلص من مساهمة المواطنين، والمنظمات الاجتماعية، والإعلام. في كلّ مجتمع ديمقراطي، نجد عدّة مراكز قوّة بالإضافة إلى الحكومة، ولا أحد منهم مستقل بشكل مطلق (داهل ١٩٧١، ٢٤). على الآلية الموجهة ربط دفة السفينة مع بقيتها بشكل جيّد، أيّ الجهاز السياسي والمجتمع (للاطلاع على بيانات القدرة التوجيهية في إسرائيل، انظر/ي جانور ١٩٩٦). كما أنّ الجهاز السياسي الديمقراطي يُقاس هو كذلك بالتجاوب مع إرادة المواطنين – أي تمثيلته.

تعني "التمثيلية" في الديمقراطية بأنّ المواطنين يخولون هؤلاء المنتخبين للمناصب الحكومية العمل نحو أهداف مشتركة. في ذات الوقت، تعترك كلّ ديمقراطية مع أسئلة حول الجهاز النيابي، وكيفية ضمان رقابة الموظفين المنتخبين، والصراع بين المصالح العامة والعمومية والمصالح الجزئية والشخصية. ضف إلى ذلك الثورة الإعلامية، والتي أخذت بتغيير الأنماط السلوكية الشخصية والعامة، وقد سبق وتسببت بتغييرات سياسية هائلة محلياً وعالمياً. في هذا الكتاب، نركّز بشكل خاصّ على التوتّر القائم بين القدرة التوجيهية والتمثيل، وإذا ما كان قد أُجّل بالتوازن بينهما. لا تتيح التمثيلية الحقيقية للمواطنين الاقتراع في الانتخابات فحسب، بل كذلك التأثير على الجهاز السياسي بل أحياناً حتّى الانخراط في صناعة السياسة؛ تتطلب القدرة التوجيهية من الحكومة العمل لا فقط بحسب المصالح الشرعية للأفراد والمجموعات، بل كذلك التوسّط بين المصالح المتضاربة والعمل على تحقيق الأهداف العامة كلّ. بكلمات أخرى، تعني القدرة التوجيهية أنّه لدى إمساك الحكومة بعجلة القيادة، تتحني السفينة في ذلك المسار فعلياً؛ وفي عصر الإعلام، أنّ تلك ليست صورة الحركة فحسب. نبدأ من العقدين الأولين الذين تبعوا تأسيس الدولة، عندما كانت القدرة التوجيهية للجهاز السياسي الإسرائيلي قوية بمعنى تحقيق الأهداف المشتركة، وتحمل الأزمات، والحفاظ على الاستقرار. ذلك ليس بحكم قيمي؛ ما من ادّعاء حول إذا ما كانت هذه الأهداف جديرة أم لا، أم إذا ما كان ذلك التطور يحوي جميع المجموعات المجتمعية، أو إذا ما كان ذلك الاستقرار أمراً جيّداً. بالفعل، في الفصول المتصلة بهذه المسألة نقتراح بأنّ القدرة التوجيهية في الفترة المبكرة للدولة كانت قد تحققت على نطاق واسع على حساب التمثيلية، والانفتاح، والشفافية، والرقابة العامة لصنع السياسة. أي أنّ التوازن، بكلمات أخرى، كان قد قُلب نحو القدرة التوجيهية بدل التمثيلية. لاحقاً، أصبح الجهاز السياسي أكثر استجابة للانفعالات العامة، ويجوز القول أنّه أصبح أكثر تمثيلية. لكن أكان كذلك حقاً؟ وفي تلك الحال، كيف أبّلت القدرة التوجيهية؟ سنحاول الإجابة على هذه الأسئلة في الفصل الأخير من هذا الكتاب.

## بنية الكتاب

يفتح الكتاب بالسنوات التَّشكيليَّة للجهاز السياسي في فترة إقامة الدَّولة، ويأخذ تطوُّره بعين الاعتبار حتَّى يومنا هذا. يندمج الوصف الوقائيَّ ضمن تحليل من العمليَّات وأهميَّتها ولا يتفادى إبداء مواقف المؤلِّفين حول القضايا الجدليَّة.

### أجزاء الكتاب الخمسة:

- الجزء الأوَّل: "تأسيس الدَّولة" يستعرض تشكيل الجهاز السياسي في السَّنوات المبكرة (١٩٤٨-١٩٥٣) في سياق الموروث السياسي من فترة اليشوف وفوقيَّة السياسة. أمَّا الفصل الثَّاني فيثير السَّؤل "هل لإسرائيل من دستور؟" ويستعرض القضايا التي لم تحلَّ أبدًا، ولكنها تُركت للتَّعقُّن لتتناولها الأجيال المستقبلية.
  - الجزء الثَّاني: خمسة فصول من "أهميَّة المؤسَّسات" تتفحص إطار العمل المؤسَّساتي – الرِّئاسة، والتَّشريع، والتَّنفيذ، والقضاء – وكذلك آليات الإشراف، كمراقب الدَّولة، مع هفوات كلِّ منها والأزمات التي تلتها في القدرة التَّوجيهية.
  - الجزء الثَّالث: "المجتمع السياسي" يحكي عن السُّلوك السياسي الذي يتَّبعه المواطنون والهيئات التي لا تعتبر جزءًا من الجهاز السياسي. ويتتبع المشاركة السياسيَّة من حصَّة المواطنين الإسرائيليِّين في قنوات عديدة (الأحزاب السياسيَّة، والانتخابات، والمجتمع المدني، والإعلام)، والثَّقة العامَّة المتلاشية في العناصر المُنتخبة.
  - الجزء الرَّابع: "مشاكل سياسيَّة غير محلولة" يستكشف القضايا الأربعة التي عرقلت الجهاز السياسي الإسرائيلي منذ نشوئه (الأمن، ومكانة المواطنين العرب في إسرائيل، وعدم التَّكافؤ الاقتصادي الذي يرافق الفجوات الاجتماعيَّة، والعلاقات بين الدِّين والدَّولة)، وهو يتتبع كذلك مصادر هذه المشاكل والأسباب التي تحوَّلت منها إلى تحديات سياسيَّة.
  - الجزء الخامس: أخيرًا، يتتبع الفصل "الدِّيموقراطيَّة في إسرائيل" معالم النِّقافة السياسيَّة في إسرائيل، ووقعها على الدِّيموقراطيَّة، والخطر الذي يواجهها.
- هذا الكتاب مبني على الفصل الجامعي "حكومة إسرائيل" والذي درسه الأستاذ چالنور في قسم العلوم السياسيَّة في الجامعة العبريَّة، وعلى كتابات منشورة سابقًا، وكذلك تجربته كعضو لجنة خدمة مدنيَّة عملت تحت رئاسة اسحق رابين (١٩٩٤-١٩٩٦). طُوِّرت بصائر هامَّة معروضة هنا خلال سنوات عمله في المعهد الإسرائيلي للدِّيموقراطيَّة (١٩٨٨-١٩٩٣). كما أنَّ الكتاب يستقي الموادَّ من منشورات الدُّكتوراة بلاندر وعملها في المعهد الإسرائيلي للدِّيموقراطيَّة. وأهمَّ من ذلك، كان هذا الكتاب نتيجة سبع سنين طوال من العمل المثمر سويًّا.

### شكر

نشكر أوَّلًا طلابنا في قسم العلوم السياسيَّة في الجامعة العبريَّة، الذين قد أثروا بأسئلتهم المدروسة ومساهماتهم فصول هذا الكتاب. خلال السَّنين الطَّوال من الكتابة، لقد جمَّعنا عدَّة ديون ولن نتمكَّن من تسميتها جميعها: الطُّلاب الذين عملوا كمساعدي بحث ملتزمين في سياق الفصل؛ الزَّملاء الذين شاركونا أفكارهم ونصائحهم؛ المشاركين في السِّمينار في القسم حيث استعرضنا فصلًا من الكتاب، وهؤلاء الذين أثروا علينا بكلماتهم المكتوبة والمجاهر بها. لكلِّ هؤلاء، نحن شاكرون.

كما أنَّ المؤلِّفين يودُّون التَّشديد على تقديرهم الكبير للأشخاص التَّالبيين الذين كتبوا أو ساعدوا في كتابة المسودَّات الأولى لعدَّة فصول: د. أمنون كافاري – الفصول عن القضاء

والانتخابات؛ د. عوفر كينينغ – الفصول حول الأحزاب السياسية، والانتخابات، والائتلافات؛ ود. ياعيل بيليد – الفصل حول المواطنين العرب في إسرائيل.

لقد طوّر عمل العديد من الباحثين المساعدين محتوى الكتاب بشكلٍ كبير: نعمي هايمان رايش، وپاز كرمل، وإيلياهو سپير، وإيال تسور، ويولي رزائيف، وبنيامين شقارتش، وأساف شيراتسكي. نحن نشكرهم ولا نَحْمَلُهُمْ ذَنْبَ أَيِّ مِنْ الْأَخْطَاءِ الَّتِي تَبَقَّتْ أَوْ الْمَعْطِيَّاتِ الَّتِي تَسَرَّبَتْ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِنَا أَوْ أَصَابِعِهِمْ، رَغْمًا عَنْ أَفْضَلِ مَسَاعِينَا.

إنّه لامتياز لنا وسرورنا أن نعبّر عن شكرنا الكبير لعدّة من زملائنا الذين كرّسوا وقتهم لقراءة أجزاء من المخطوطة العبرية والمساهمة الكبيرة نحو تطويرها: الأستاذة لينا أحدوت، السيّدة شلوميت أشيري-شاحاف، د. أمنون كافاري، الأستاذ مومي دهان، الأستاذ دافيد درعي، الأستاذة روث غافيسون، الأستاذ رؤوفين حزان، الأستاذ ميناحيم هوفنونغ، السيّدة أنا كميلمان، د. حاجاي كاتس، الأستاذة روث كلينوف-ملول، الأستاذ مردخاي كريميتسر، الأستاذ دافيد ليفي-فاور، الأستاذ يحيئيل ليمور، الأستاذ موشيه ماور، الأستاذة سوزي نافوت، د. أرييلا عوفير، د. يعيل بيليد، الأستاذة لسلي سبيغ، د. نيطع شير-هدار، الأستاذ غاييل تالشير، الأستاذة ياعيل يشاي، المحامية نوريت يسراييلي، السيّدة إفرات فاكسمان، والأستاذ اسحق زمير.

نشكر بشكل خاص للدكتورة ريفكا ماركوس، رئيسة أرشيف الكنيس، لمساعدتها الكريمة في إيجاد الوثائق والمعطيات، وللأستاذ إيلي ريخيس والدكتور أريك رودنيتسكي الذي شارك معنا المعطيات المستخدمة في الفصل حول المواطنين العرب في إسرائيل. هؤلاء الأفراد مسؤولين فقط عن التصحيحات التي تمّت والأخطاء التي تفاديناها؛ أمّا البقية، فنحمل مسؤوليتها نحن.

لقد دعم المشروع بأكمله منحة من مؤسسة إسرائيل للعلوم وقد كُتِبَ بأكمله في معهد فان لير في القدس، والذي وقّر ملجأً آمنًا لاسحق چالنور لعدّة سنوات طوال. وقد تمكّنّا من إنهاء الكتاب بصيغته العبرية بفضل دعم مساعدينا طلاب الدكتوراه من معهد ليفي إشكول ومركز برنارد شيريك – في الجامعة العبرية في القدس.

## الطبعة الإنكليزية

لقد نُشر هذا الكتاب بدعم من مؤسسة إسرائيل للعلوم.

إضافة إلى ذلك، وقرّ معهد إسرائيل الدّعم للترجمة الإنكليزية لهذا الكتاب، كما معهد فان لير في القدس، ومعهد إسرائيل للديموقراطية.

تطلّبت ترجمة هذا الكتاب عدّة مهمّات في ذات الوقت: إيضاحه للقراء بالإنكليزية؛ حذف التفاصيل عن إسرائيل التي ستتطلب التفسيرات الطويلة؛ البقاء ضمن حدود الصفحات الممنوحة، علماً أنّ النصّ الإنكليزي قد يصبح أطول بثلاث من نسخته العبرية؛ تصحيح الحذف والأخطاء؛ وتحديثه بما أنّ الكتاب بالعبرية كان قد صدر عام ٢٠١٣. لقد نسّقت الترجمة كلّها كبيرة مترجمينا، غيلاه سفيرسكي، التي ترجمت معظم الفصول والبيبلوغرافيا بالعبرية، كما أنّها تفحصت المسوّدة بأكملها لضمان الوحدة، وأضفت التحسينات القيّمة على الفحوى.

بمحاذاتها كانت مترجمتنا الثانية، والتي قامت بعمل جيّد بشكلٍ استثنائيّ، إيبرا موسكوفيتش. نحن مدينون بالشكر لغيللا وإيبرا. ونودّ أن نشكر محررينا في دار جامعة كامبريدج للنشر، ولويس بايتمان، وسارة دوسكو، الذين أكملوا عمل لويس منذ عام ٢٠١٦؛ ودانيال جورج براون، مدير المحتوى؛ وجولين نوّكس، خبيرة تحرير النسخ، لدعمهما الشّعوف، وتشجيعهما، وتعاملهما المهنيّ مع نصّ معقّد كهذا. نشكر كذلك قارئينا المجهولين، وقد حاولنا أتباع اقتراحاتهما قدر استطاعتنا.

لقد حدّث النسخة بإخلاص وإتقان كبيرين غاي فريدمان، وهو طالب دكتوراه في المركز متعدّد التخصصات في هرتسليا، ودعم عمله معهد ليفي إشكول. وقد ساعدنا الأستاذ أفيعاد هكوهن، والأستاذ نيسان ليمور، والأستاذ رافي مان، والأستاذ هيلل نوسيك، والمحامي نير فاينر، والمحامية أوديت كورينالدي-سيركيس المساعدة القيّمة.

لا يمكن تفادي حصول الأخطاء في كتاب بهذا الحجم. سنكون ممنونين لقراءنا الذين يلفتون انتباهنا لتلك الأخطاء ونرحّب بمن يودّ إرسال التعليقات:

اسحق چالنور في معهد فان لير في القدس [itzhagk@vanleer.org.il](mailto:itzhagk@vanleer.org.il) أو

دانا بلاندر في المعهد الإسرائيلي للديموقراطية [danabl@idi.org.il](mailto:danabl@idi.org.il)

القدس ٢٠١٧

## الطبعة العربية

في الفترة التي عقت نشر الطبعة الإنكليزية من هذا الكتاب عام ٢٠١٨، وقعت العديد من الأحداث ضمن الجهاز السياسي الإسرائيلي، لا سيما عدم الاستقرار المستمر الذي نتج عما لا يقل عن ثلاث جولات انتخابية متعاقبة للكنيست. فقرّرنا إضافة ملحق قصير (الفصل التاسع عشر)، حيث نرسم أحداثاً ذات صلة أساسية تغطي الفترة التي سبقت تشكيل الحكومة الجديدة في أيار ٢٠٢٠.

### شكر

مولت ترجمة هذا الكتاب للعربية منحةً من صندوق تنصّ سياسته على البقاء مجهولاً. بالإضافة إلى ذلك، منح معهد إسرائيل دعماً سخياً في سبيل إصدار هذا الكتاب؛ وكذلك مؤسسة عائلة عرموني؛ وصندوق باتسي لاندا. نوّد أن نعبر عن امتناننا لجميعهم وأن نشكرهم.

تطلّبت ترجمة كتاب بهذا الطول إلى العربية المعرفة المهنية الواسعة والقدر الكبير من التفاني. وقد أعطت مترجمته، التي توّد أن تبقى مجهولة الاسم – من هذه بسخاء. أمّا إدارة تنقيح ومراجعة المخطوطة المعقّدة فقامت بها محررتنا المحترفة، د. ميخال سيلع، التي راجعت الترجمة فصلاً بفصل وضمنت، بالتشاور مع المترجمة، الاتساق والتسلسل، وأضافت تحسينات قيمة للمحتوى. نحن مدينان بدرجة كبيرة لهما.

نوّد أن نشكر عاموس باهاط، مدير مشاريع ريخيس التربوية، وطاقمه لدعمهم المحمّس وتشجيعهم وتعاملهم المهني مع النصّ.

لا مفرّ من الأخطاء في كتاب بهذا الحجم. سنكون ممنونين لقراءنا لو لفتوا نظرنا إليها كما أنّنا نرحّب بالملاحظات والرّدود:

اسحق چالنور، معهد فان لير ([itzhkg@vanleer.org.il](mailto:itzhkg@vanleer.org.il))؛ أو  
دانا بلاندر، المعهد الإسرائيلي للديموقراطية ([danabl@idi.org.il](mailto:danabl@idi.org.il)).  
أيار ٢٠٢٠



## الجزء الأول: تأسيس الدولة – فوقية السياسية

ألا تُعدّ الجهود المبذولة لتشخيص الدولة – نسب "شخصية" لها، عمراً، سمة، وحتى أعضاء إقليمية – مضلّة فيما يخصّ جوهر هذه المؤسسة الاجتماعية؟<sup>(١)</sup> نستهلّ بالتّويه إلى أنّ بحث قضية الدولة وأجهزتها السياسية لا يلمح إلى شمولية قدراتها ولا يفترض استيعابها لتنوّع المسعى البشري. على السياسة أن تخدم المجتمع، لا العكس. وهذا لا يتناقض مع فكرة وجود فترة تأسيسية مفصلية في مسار كلّ دولة، يكون تأثيرها ملموساً في الأنماط السياسية قصيرة الأمد وطويلة الأمد.

يصعب استيعاب الحياة السياسية في إسرائيل في القرن الحادي والعشرين بغير إدراكٍ جدّي لفترة البشوف، وهي التسمية العبرية للمجتمع اليهودي الجديد الموجود ما قبل تأسيس الدولة، والحقبة المبكرة للدولة. ونعني بذلك أنّ تاريخ كلّ مجموعة يحوي فصولاً ذات عناصر تأسيسية تكوينية ينتقل تأثيرها من جيل إلى آخر. فيما يخصّ الجمهور اليهودي، تُعتبر المحرقة (الهولوكوست) في أواسط القرن العشرين وسيرورة صناعة الدولة فصلين من هذا النوع؛ أما الجمهور العربي، فيعتبر المشروع الصهيوني وتأسيس الدولة الإسرائيلية مفترقاً تكوينياً. بالتالي، تسعى فصول الجزء الأول من الكتاب إلى حصد تلك العناصر، من فترة ما قبل قيام الدولة والمراحل المبكرة للدولة التي ما زالت تؤثر على الجهاز السياسي في إسرائيل. نحذف هنا تفاصيل الوصف التاريخي لتلك الفترة والمتوفرة في أبحاثٍ أخرى، ونكتفي بالتركيز على القضايا التي تساعد على إيضاح ما جرى خلال ما لحقها من سنوات.

يعرض الفصل الأول تأثير المؤسسات السياسية – البريطانية والصهيونية وتلك التابعة لليشوف – على السّلطة التشريعية الإسرائيلية ما بعد عام ١٩٤٨، وملخصاً لمخلفات ميراثها من فترة ما قبل تأسيس الدولة. عند إعادة النظر، وبغضّ النظر عن عناصر استمراريتها، شكّل عام ١٩٤٨ نقطة مفصلية واضحة للدولة وقيادتها السياسية: دولياً – شرعنة الحركة الصهيونية؛ وداخلياً – تحقيق حصريّة الجهاز السياسي. يناقش هذا الفصل تأسيس الدولة وتشكيل مؤسساتها وأنماط سلوكها السياسي خلال السنوات الخمس الأولى. ينتهي النقاش عام ١٩٥٣، لا لأهميّة تلك السنة (مع العلم أنّها سنة استقالة رئيس الوزراء بن غوريون الأولى)، ولكن لاستقرار القضايا الجدلية: تأسيس المؤسسات، وتعزيز سلطة الدولة في الشؤون الأمنية والخارجية، وإجراء انتخابات ديمقراطية، وانخراط الدولة في مسائل داخلية جديدة. يُختتم الفصل الأول بمناظرة معنى انتصار الدولة على خصومها كالمؤسسة الأكثر تأثيراً على المجتمع ومجموعاته وأعضاءه.

يصف الفصل الثاني الأحداث التي رافقت تشكيل الدستور زمن تأسيس الدولة، ويوسّع النقاش حول مسألة الدستور ليشمل زمننا الحاضر. لو نجحت القيادة في تلك السنوات في صياغة دستور مدوّن على أساس وجهات النظر المتنوّعة، لآسّمت تلك الفترة بتأثير تكويني أكبر. مع ذلك، نحن مقتنعان أنّ كلّ من الموجود والنّاقص في دستور إسرائيل غير المدوّن ("دستور ١٩٤٩") متجذّر في تلك الفترة المبكرة: الحالة الدستورية الفعلية، وثبوت قوانين الأساس، واللجوء إلى أحكام محكمة العدل العليا، والقضايا الجدلية التي ما زالت خارجة عن سلطة الدستور بشكلٍ كبير. نتساءل في هذا الفصل كذلك إذا ما كان الدستور سيساعد على تحطّي الانقسامات الداخلية في المجتمع الإسرائيلي وربما منع بعض المشاكل والأزمات التي أفلقت الدولة عبر السنين.

يمهّد القسم الأول من هذا الجزء الطريق لخيطين ينسجان طريقهما فيه: أسبقية السياسة

(١) للاطلاع على توجّهات مختلفة لمؤسسة الدولة، انظر/ي جانور ١٩٩٥، ٨-١٦.



في الحياة العامة الإسرائيلية؛ والتوتر المستمر بين التمثيل الواسع نسبياً للسلطات المنتخبة في النظام السياسي وقدراته التوجيهية.

### الفصل الأول

## ١ السنوات المبكرة المشكّلة للدولة (١٩٤٨-١٩٥٣)

### ١.١ فترة اليشوف: بداية الديمقراطية الإسرائيلية؟

نلاحظ عند دراسة الديمقراطيات طويلة العهد أنّه كلما طال وقت حفاظها على النظام الديمقراطي، كلما كبر احتمال استمرار ديمقراطيتها. هل ينطبق ذلك على إسرائيل كذلك؟ كم من السنين ستمضي قبل استحقاقها اسم "الديموقراطية طويلة العهد"؟ وما الذي تتضمنه سنين من التجربة الديمقراطية – عدا طول الوقت، هل من عنصر نوعي لهذه التجربة؟ شكّلت جميع المساعي لإضفاء سمة ديموقراطية على مؤسسات ما قبل قيام الدولة – الانتخابات للمؤتمر الصهيوني والتي جرت بانتظام منذ عام ١٨٩٧ في المجتمعات اليهودية في الشتات، والحملات الانتخابية لتلك الانتخابات، والمؤسسات الصهيونية الفعّالة في حينه – مساراً ديموقراطياً نسبياً للدولة الأخذ بالتشكّل. أشارت هذه السيرورة التدريجية والموسعة إلى أنه مع حلول عام ١٩٤٨، كان من البديهي أن يكون لإسرائيل نظام حكم ديموقراطي. ولكن هل كانت العقبات التي تكتسح السياسة والديموقراطية الإسرائيلية في القرن الواحد والعشرين قد سبق وزُرعت خلال تلك الفترة؟<sup>(٢)</sup>

تحتوي الفترة التي سبقت تأسيس الدولة عدّة تلميحات قادرة على إيضاح الجهاز السياسي الإسرائيلي المعاصر. أولاً، استمرت المؤسسات الصهيونية للمجتمع اليهودي (اليشوف) بالعمل فترة طويلة من الزمن: تشكّل اتحاد الهستدروت العمالي، والوكالة اليهودية، والبعض من الأحزاب السياسية تحت نظام الحكم العثماني، بينما تأصل البعض الآخر – رئاسة الحاخامية، والخدمة المدنية، والمحاكم – في فترة الانتداب البريطاني. ثانياً، استمرت أنماط سلوك اليشوف السياسية بالتواجد ما بعد إقامة الدولة، كالنظام الانتخابي و"الوضع الديني الراهن". وأهم من ذلك، يتأصل الصراع العنيف ما بين اليهود والفلسطينيين، الذي يؤثر فعلياً على جميع نواحي حياة الشعبين، في الأحداث التاريخية في فلسطين (أرض إسرائيل) التي سبقت عام ١٩٤٨.<sup>(٣)</sup> سنناقش في هذا الكتاب تشكيل الجهاز السياسي اليهودي، لكن دون التطرّق إلى التطور الموازي للمجتمع السياسي الفلسطيني، لفشل جميع المساعي نحو تأسيس إطار عمل سياسي مشترك، وهو سبب من عدّة أسباب، وكذلك بسبب انعدام أيّ تأثير مباشر للمؤسسات الفلسطينية على النظام السياسي الإسرائيلي (هوروفيتس وليساك ١٩٧٧، ١٩-٤٦؛ بوراث ١٩٧٤). يرتكز النقاش أدناه على الافتراضات التالية حول الفترة المبكرة للدولة: تأسس الجهاز السياسي الإسرائيلي ما قبل قيام الدولة، وقبل عام ١٩٤٨ بكثير، وهو عام وفدت غالبية السكّان اليهود بعده.

• يتوجّب علينا، لغاية فهم العديد من القضايا الإسرائيلية الخارجية والداخلية، معاينة جذورها في اليشوف – ابتداءً من الصراع مع الفلسطينيين وانتهاءً بقضايا كالشّرخ الديني-العلماني، والبنية متعدّدة الإثنيات، والجدل الأيديولوجي حول الدولة، وأراضيها

(٢) للاطلاع على تشكيل النظام السياسي للمجتمع اليهودي خلال فترة الانتداب البريطاني، انظر/ي هوروفيتس وليساك (١٩٧٨) وجالنور (١٩٨٢). للاستزادة عن الاقتصاد، انظر/ي بركاوي، غروس، وميتسر. وعن المؤسسات والأحزاب والحركات، انظر/ي أكزين، غولستين، هيلير، روفيني، ساغر، وشابيرو. أمّا عن الأفراد المهمين، انظر بليسي، ميلر، باييه، بوراث، سيغيف، شالتييل، تيفيث، وزاهور. أصبحت جميع الوثائق من هذه الفترة متاحة للجمهور.

(٣) نستخدم في هذا الكتاب التسمية البريطانية "فلسطين (أرض إسرائيل)" للإشارة إلى المنطقة الانتدابية الموجودة شرقي نهر الأردن. بالإشارة إلى المنطقة الجغرافية، نستخدم المصطلح "أرض إسرائيل" (إيريس إسرائيل) أو "فلسطين"، بحسب ما يقتضيه السياق.

- وحدودها، وعلاقتها مع يهود الشتات.
- تُعتبر أنماط النشاطات السياسيّة خلال فترة اليشوف مهمّة لكلّ من استمراريّتها (كما في بنية الائتلافات) أو انقطاعها (كما في إدارة الصّراعات المجتمعيّة).
  - شكّلت إقامة الدولة الإسرائيليّة عام ١٩٤٨ نقطة مفصليّة تاريخيّة فيما يتعلّق بالمكانة الدوليّة للحركة الصهيونيّة. هنالك فرق جوهريّ ما بين حركة قوميّة تسعى إلى الاستقلال وما بين دولة مستقلّة. أمّا النّظام السياسيّ نفسه، فحافظ على كمّ جيّد من الاستمراريّة (ساغر ١٩٧١، ٢٩-٤٩؛ روبنشتاين ١٩٧٦، ٢٨٤).

حقّق نظام الحركة الصهيونيّة واليشوف اليهودي السياسيّ هدفه الأساسيّ. في غضون فترة قصيرة نسبياً من ثمانين سنة، ابتداءً من نهاية القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين، تشكّل إطار عمل للدولة، معظمه من خلال النشاط السياسيّ. أما الحركات القوميّة التي تسعى إلى الاستقلال، فلا تنجح جميعها بالضرورة في نهاية المطاف، ولا كلّ حركة وصلت إلى هدفها تنجح بالضرورة في إبراز قدرات متقدّمة نسبيّة لجهازها السياسيّ.

وبالتالي، بعد مرور سبعة عقود على إقامة دولة إسرائيل، وبعد قرن على ابتداء النّظام السياسيّ في المنطقة، بإمكاننا القول إنّ تأسيس دولة إسرائيل لم ينبع من العدم كونّ المؤسسات السياسيّة الموجودة قد وفّرت الاستمراريّة والسّبق الحيويين. فتتعدّد مضامين ذلك. على سبيل المثال، للبرلمانّيّة الإسرائيليّة تاريخ طويل يعود إلى مجلس النّواب الأوّل عام ١٩٢٠. يحمل هذا التاريخ أملاً بالاستمراريّة من ناحية، وخيبة من الأخطاء التي لا تزال مرتكبة وغير مصحّحة من ناحية أخرى، فترة طويلة من الزّمن.

يتّصل موضوع الاستمراريّة كذلك بالنّزاع حول مصدر الصّراع الإسرائيلي-الفالسطيني: أليس على تأسيس الدولة رسم الحدّ الفاصل ما بين كفيّة تصرّف حركة قوميّة طوعيّة (كلوي القوانين) وكفيّة عمل حكومة دولة تعمل كما يجب، تلك بحرصها المُفترَض على شرعيّة أفعالها، محليّاً ودوليّاً؟ على أيّ حال، لا يمكن فهم السياسة الإسرائيليّة المعاصرة بأكملها بدون الحفر في جذورها من فترة اليشوف. أبدى النّظام السياسيّ الذي تطوّر خلال فترة ما-قبل-الدولة قدرات خارقة (والتي استدعى بعد الآن بـ"القدرات التّوجيهيّة") في تحقيق أهدافه الأساسيّة. تحت ظروف شاقّة موضوعيّاً، نجح النّظام السياسيّ في تحقيق هدف تأسيس الدولة بينما نالت مهارته في القيادة شرعنة كما استعداد أغلبيّة السكّان اليهود للمشاركة، ما جعل قراراته ملزمةً.

عند معاينته الآن، لا وجود لذلك النّظام السياسيّ في القرن الواحد والعشرين، على الرّغم من أنّ بعض المؤسسات والأنماط السلوكيّة لا تزال موجودة. أبدى نظام اليشوف حيويّة كبيرة في العقد الأوّل من الدولة ولكنّه ابتداءً يذوي، مؤسساتيّاً ووظيفيّاً، في ستينيات القرن العشرين، كما سنرى لاحقاً. وُضعت أسس المشاركة السياسيّة الديمقراطيّة لكنّ البعض من عناصرها – والتي لم توجد أو لم يكن بالإمكان بناؤها خلال فترة ما-قبل-الدولة – بقيت منقوصة. عشية حرب الأيام السّنة (١٩٦٧)، كان النّظام السياسيّ قد تقدّم كفاية ما بعد الديمقراطيّة البدائيّة.

حينئذٍ، بدت "فترة اليشوف" كمقبلة على الانتهاء، وبالتالي ظهرت فرصة لانطلاق مرحلة جديدة – استقرار النّظام وملء الفراغات. لكنّ مسلك الأمور اختلف.

## ٢. ١ تأسيس الدولة

في ندوة لحركة شباب "درور" الصهيونية أقيمت في "مخيم المشردين" في ألمانيا عام ١٩٤٧، التقت مجموعة من الشباب الناجين من المحرقة ببعثة من الحركة في فلسطين. وصفت إحدى النساء المشاركات اللقاء كالتالي:

**[لقد كنا]** على قناعة باستحالة عدم بناء عالم جديد بعد مذابح الحرب، عالم أكثر عدلاً وأكثر طهارة، يتساوى فيه جميع سكانه. على هذه الأرض الخصبة من الآمال والتوقعات، رُحِبَ بحرارة بحاملي بشارات الخلاص...

بدوا كأبناء الآلهة وكنا نعظمهم، لا لشخصيتهم، بل بسبب مجيئهم من أرض الأحلام – الكيبوتس العبري في أرض إسرائيل، والذي جسّد صورةً للمستقبل اليهودي بأفضل وأجمل تجلياته، أسمى وأعدل من أيّ تصوّر.

## وتضيف الكاتبة:

تلك كانت الأجواء خلال الأعوام ١٩٤٥ - ١٩٤٨... يصعب على من لم يختبر تلك الفترة إدراكها، روح الحياة في ظلّ الأيديولوجيا، كلمات فخمة ذات معنى حقيقيّ وبديهيّ، وتبدو اليوم مجموعة من الجمل المنمّقة. (هولتزمان ٢٠٠٢، ٢٢٧)

أرض الأحلام، صورة للمستقبل – هذه ليست جملاً منمّقة لوصف الحنين لدولة، وإن جاء ذلك الوصف بشكل استعاديّ. أثار تأسيس إسرائيل أيضاً من المشاعر الأخذة بالتراكم منذ تاريخ ٢٩ تشرين الثاني عام ١٩٤٧، يوم قرار الأمم المتحدة بتأسيس دولة يهودية ودولة عربية، المشاعر التي وصلت قمتها يوم إعلان الاستقلال عشية ١٤ أيار عام ١٩٤٨. ولدت الدولة في زمن حربٍ عصبية تعقبت المحرقة واعتبرت فترة تكوين، فترة ثورة اجتماعية وثقافية أثارت توقعات خلاص بجميع أشكاله. حتى موظف مدنيّ متزن كزئيف شيرف (أمين مجلس الوزراء لاحقاً) الذي أشرف على ترتيبات آليات الحكومة الجديدة، كتب بانفعال بعد مرور أكثر من عقد (١٩٥٩): "لقد كنا كالحالمين. اقتنرنا الفرح بالخوف. وتشابك الماضي بالحاضر؛ امتزجت الرؤيا بالواقع؛ لقد حلّ عهد المسيحانية، فترة انتهاء استعباد الحكام الأجنبي" (١٩٥٩، ٥٦).

في ١٤ أيار ١٩٤٨ أصدرت الصحف الصّباحية العبرية الخمسة طبعة مشتركة سُميت "يوم الدولة"، حاملةً في طياتها نصّ وثيقة الاستقلال وبياناً أصدره مجلس الدولة الانتقاليّ لإلغاء الورقة البيضاء البريطانية من عام ١٩٣٩ والتي حدّت من الهجرة اليهودية إلى فلسطين. هل كانت هذه بشارات الخلاص؟ تكشف قراءة سريعة في الصحف في السنوات الأولى للدولة عن تحوّل جميع رموز السيادة الإسرائيلية إلى مصدر فخر كبير – علم إسرائيل يرفرف لدى الأمم المتحدة، إحضار جثة هرتسل لإعادة دفنها في القدس، سفراء أجنبيّون يقدّمون وثائق تفويضهم لرئيس الدولة، رياضيون إسرائيليّون في مسابقات دولية، بداية كتابة الموسوعة العبرية، رحلة الطيران الأولى لشركة "إل عال"، وإلخ. وكمن من الخطابات استهلّت بالكلمات: "لأول مرة منذ ألفي عام..."، تعبيراً أكثر استخدامه لدرجة تحوله إلى عبارة مستهلكة.

في اجتماع لمفكرين وأكاديميين مع بن غوريون عام ١٩٤٩، تساءلوا حول إمكانية تسمية فعل تأسيس الدولة – مجازاً بالطبع – بـ "مجيء المسيا". وكانت إجابة بن غوريون كالتالي:

في لحظة مجيئه [المسيّا]، يبطل دوره كمسيّا. لن يكون المسيّا بعد إدراج عنوانه في دليل الهاتف... نحتاج من المسيّا ألا يأتي. لأنّ انتظار المسيّا أهمّ من المسيّا نفسه،

## الجزء الأول: تأسيس الدولة – فوقية السياسية | ٢٧

والشعب اليهودي يعيش بانتظاره وبالإيمان به. الذي هو وراء وجود الشعب اليهودي أصلاً. (اقتباس في سيغيف ١٩٨٦)

يعبر الكاتب في نصّ مدنيّات للمدارس الثانويّة من بداية خمسينيّات القرن العشرين عن قلقه حول التعليم: "في دولة حديثة العهد كإسرائيل، حيث لم تنتج القوانين والحياة فيها عن تراث مدنيّ أو سياسيّ طويل الأمد، وحيث يفد العديد من سكّانها من مختلف أرجاء العالم التي لا تتبع تقليداً مدنيّاً ديموقراطيّاً." ومع الاستعداد لغضّ الطرف عن الجيل الأكبر سنّاً، اقترح تدريس المدنيّات في المدارس "بحيث يُخلق إطار عمل مشترك للمواطنة للجيل الأصغر على الأقلّ" (فيشمان، غير مؤرّخ، ٧).

ما كان مفهوم مصطلح "الدولة" أو، أقلّه، كيف فهمه القادة؟ تبرز مسألتان من البروتوكولات السريّة للجنة المركزيّة لحزب ميّاي من خلال نقاشهم عن السيادة المرجوة. الأولى هي مقدرتهم على جلب المهاجرين إلى الدولة بغير استئذان أحد – ومن هنا نبع استعجال إلغاء قوانين الانتداب والتي منعت الهجرة، والاهتمام بالسيطرة على الموانئ فور إجلاء العناصر البريطانيّة. والثانية كانت ظهور جنود وعناصر شرطة بزّيهم الرّسميّ كرمز وربّما كعهد للتّصديّ للتهديدات الخارجيّة (أفيزوهار وبارئيلي ١٩٨٩، ٣٠٦ – ٧). أما بن غوريون فركّز على أمور أمنيّة وأورد جملتين في مذكراته بعد الإعلان عن الدولة: "في الرّابعة بعد الظّهر أعلن الاستقلال اليهودي وتأسست الدولة. ومصيرها الآن بين يدي جيش الدفاع" (المصدر نفسه، ٥١٢).

هؤلاء القادة الأيديولوجيون، الذين بحثوا وتناقشوا جميع المواضيع بلا كلل، لم يستقيصوا في التفصيل معنى الدولة التي طال انتظارها. وقد كان مفاجئاً اكتشاف – حتّى في أوساط العلمانيّين – تحوّل اصطلاحات شبه مسيحيّاتية واصطلاحات الفداء من المنفى إلى كلمات السّاعة فيما بينهم، مثل الحديث عن "تأسيس الهيكل الثّالث" (شيرف ١٩٥٩، ٢٢٦). ونجح بعض الفكاهيون بضبط تلك المخاوف كذلك: "على مرّ ألفي عام صلّى اليهود من أجل دولة بلا جدوى؛ فلماذا يجب عليّ أنا معاصرة قيامها؟"

في النّهاية، وجّهت النقاشات نحو ما عرف حينه بالصّبوة إلى "الدّولانيّة" – أي منح الأولويّة، على العموم، للاعتبارات القوميّة بدل الخاصّة. اعتبرت هيمنة الدولة كمتعارضة تماماً مع "الطائفية" والنّحزب وكعلاج للانقسامات الحزبيّة في فترة اليشوف (بناي ١٩٨٢، ٦٣-٦٦؛ بناي ١٩٨٧، ١٦٩).<sup>(٤)</sup> سنعاود الخوض في هذه النّقطة في نهاية الفصل.

تختلف تعريفات "الدولة" في القرن الواحد والعشرين عن تلك المُستخدّمة في القرن الماضي، في فترة الدولة القوميّة القطريّة. حينها، كانت الدولة لا تزال إطار العمل المُنظّم، ولكن تظهر إلى جانب التّوجّهات الحصريّة واستمرار الصّراعات القوميّة السّابقة التّوجّهات العالميّة وحتّى مؤشّرات ابتداء حقبة ما-بعد-الدولة. على سبيل المثال، هنا تعريفٌ يحمل تلميحات حول سرعة الرّوال: "الدولة هي قطعة من المجتمع الإنساني، محدّدة جغرافياً وتجمّع ضمن طاعةٍ مشتركة لسيد واحد" (الموسوعة العالميّة للعلوم الاجتماعيّة ٢٠٠١، المجلّد ١٥، ١٥٠). في تعريفات أخرى تظهر "الدولة" كأحدى ثلاث مؤسّسات، إلى جانب "السوق" و"المجتمع المدني" (الموسوعة العالميّة للعلوم الاجتماعيّة ٢٠٠١، ١٤٩٦٢). في تعريفات سابقة في القانون الدوليّ، تتميّز الدولة بسكّان دائمين، منطقة جغرافيّة محدّدة، وعلاقتها مع دول أخرى (شرعيّة دوليّة) (مؤتمر مونتيبيديو ١٩٣٣). بعد مرور ما يكفي

(٤) يشدّد هوروفيتس وليساك (١٩٧٨) على دور الشرعيّة في هذا النّقاش: يتلخّص التّوجّه الدّولانيّ في أنّ شرعيّة الحكم تستمدّ من تأييد الشعب بينما يؤكّد التّوجّه الطبقيّ على أنّ الشرعيّة مشترطة ومستمدّة من أطر عمل الحركات المجتمعيّة.

من الوقت على هذه المكونات، تصبح الدولة "ذات سيادة" بالنسبة لدولٍ أخرى. وتُعتبر الدولة "دولة قومية" في حال سعيها إلى تحقيق حقّ تقرير المصير لمجموعة معينة (شعب) لها ميزاتها الخاصة، كالعرق واللغة والدين والتاريخ، وسمات أخرى للعلاقة. نجد هذه الميزات في إسرائيل كدولة حديثة تُعبر عن الطموحات القومية اليهودية، ولكن، خلافاً لدولٍ أخرى، تشكّل هي دمجاً حديثاً للقوم والأرض.

تبدأ قصة دولة إسرائيل بمجموعة من اليهود الذين دعوا أنفسهم بـ"الصهيونيين" وابتدأوا باعتبار أنفسهم كمنتمين إلى قوم تنقصه دولة تخصّه. خلافاً للحركات القومية الأخرى التي كانت قد ظهرت كنضال ضدّ الغزوات أو السعي إلى التعلّب على انشقاقات داخلية، تمثّل التحدّي الأساسي الذي واجهه الصهيونيون بالحاجة إلى أرض. كان التحدّي الخاص بالحركة الصهيونية هو مفهومة هذا الشعب القديم-الحديث وتعريفه. أهو يهودي؟ عبري؟ إسرائيلي؟ أُقيمت أكثر من مئة دولة حديثة منذ الحرب العالمية الثانية، ولكنّ الحركة القومية الصهيونية التي أقامت إسرائيل عام ١٩٤٨ كانت فريدة من نوعها من منظور آخر. فقد كانت حركة من النهضة القومية، أوروبية برؤيتها ومفاهيمها، والتي تأخرت عن "نهضة الشعوب" الأوروبية في القرن التاسع عشر، ومبكرة جداً نسبةً إلى حركات التحرر الآسيوية والإفريقية في القرن العشرين. فشابهت إقامة إسرائيل إقامة دول حديثة أخرى ولكنها اختلفت عنها في الوقت ذاته. على الرغم من اعتبار الدولة حديثة الوجود كمقدّسة بجوهرها توجّهها متعارفاً عليه في حالات أخرى لدول حديثة (بيندر وآخرون ١٩٧١؛ غيرترز ١٩٦٣)، حول الخطر الخارجي المستمرّ حماية الدولة الإسرائيلية إلى سمة مميزة لهوية إسرائيل اليهودية القومية، لا تحدياً أساسياً فحسب.

من بين مميزات الدولة الأربع المذكورة أعلاه، لم تكن الأرض والسكان واضحة المعالم بعد في عام ١٩٤٨، بينما كانت الشرعية الدولية أكثر وضوحاً، نسبياً، نتيجة لموافقة الأمم المتحدة على قرار التقسيم عام ١٩٤٧ واعتراف الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بالدولة الحديثة. حصلت الحكومة الاستقرار سريعاً، وتبعه الاعتراف بسيادة الدولة. على الرغم من العديد من الانقسامات الداخلية خلال فترة اليشوف، كان من الواضح جداً في أيار ١٩٤٨ أنّ الدولة الحديثة ستكون ذات حكومة واحدة لتحكم جيشاً واحداً وشرطة واحدة وخدمة مدنية واحدة. كانت إسرائيل منذ البداية "دولة قوية" مقارنةً بمجتمعها (الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية ٢٠٠١، ١٤٩٧٨ - ٨٢). تبرز هذه القوة لدى العديد من الدول عشية ابتدائها، لكنّها كانت مفاجئة، باعتبار أنّ غالبية القادة الأوائل كانوا اشتراكيين وأمنوا، أقله نظرياً، بتلاشي الدولة التدريجي. إضافةً إلى ذلك، اتّبع بعض قادتها توجهات ليبرالية، بما فيها رؤية الدولة كعقد اجتماعي متجذّر في الحقوق الطبيعية، أي، مجرد وسيلة لتحقيق أهداف اجتماعية. حتّى جابوتينسكي، والذي فضّل الدولة على جميع المصالح الانقسامية، بما فيها الطبقيّة، كان ليبرالياً بكل معنى الكلمة بحيث كتب "أنا أيضاً أكره مطلقاً فكرة كون الدولة هي الكلّ بالكلّ" (بليسكي بن-حور ١٩٩٣، ٣٠). لكنّ الدولة الضعيفة لم تكن المفهوم الغالب، وفعلاً، لم يهتموا كفايةً بتوضيح جوهر الدولة؛ بينما تخوّف البعض من تقديس الدولانية أو قوتها العظيمة.<sup>(٥)</sup> ظهر توجّه سيادة الدولة كالكلّ بالكلّ لاحقاً لاعتبارات سياسية وأمنية، وأثر بشكل كبير على المجتمع الإسرائيلي بعد عام ١٩٦٧. في الفترة التي لحقت بتأسيس الدولة عام ١٩٤٨ مباشرة، عرضت إسرائيل "دوليتها" بحسب اثنين من اعتبارات فوكوياما (٢٠٠٤، ٧-٩) - نطاق نشاطها ومقدرتها المؤسساتية.

(٥) ٤ للاطلاع على التطلّعات المسيحية، انظر/ي سيغيف ١٩٨٦؛ وعلى تأثير الليبرالية الغربية على حاييم فايتسمان، انظر/ي داوتي ٢٠٠١، المجلّد ١٥، ١؛ وعلى وجهات نظر معارضي الدولة، انظر/ي جانور ١٩٩٥، ١٢٤-١٢٩.

### ١.٣ المؤسسات الانتقالية والأسس القانونية

شمل قرار التقسيم مع الوحدة الاقتصادية الذي أقرته الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ تفاصيل الترتيبات الانتقالية والحكومية في الدولتين اليهودية والعربية المزمع إقامتهما. كما عرّف قرار الأمم المتحدة شكل الحكم الديمقراطي (برلماني)، النظام الانتخابي التمثيل النسبي، والعديد من الحقوق الأخرى (الدينية، حقوق الأقليات، وحقوق النساء). وكان يتلخّص دور الجمعية التأسيسية لكلّ دولة بوضع مسودة دستور ديموقراطي.

أعدت المؤسسات اليهودية نفسها من خلال إقامة مؤسسات انتقالية تبعاً لاقتراح قرار التقسيم، وفي آذار عام ١٩٤٨ وافقت قيادة الوكالة اليهودية والمجلس القومي اليهودي على إقامة مجلس انتقالي. سبقت ذلك العديد من المفاوضات المكثفة ما بين الأحزاب، واختتمت بـ"عهد الأحزاب" بحيث يشكل توازن القوى الحالي أساساً لتشكيل المجلس، والذي نصّ على التالي: اثنا عشر عضو يشوف من الوكالة اليهودية، أربعة عشر عضواً تنفيذياً من المجلس القومي اليهودي، وتسعة ممثلين لأحزاب لم يدرجوا ضمن هاتين المؤسستين (أفيزوهار وبارنيلي ١٩٨٩، ٣٦٣-٣٦٩). في ١٨ نيسان عام ١٩٤٨، أقيم مجلس الدولة المؤقت والحكومة الانتقالية، لكن سرعان ما تحولت هذه الأسماء إلى مجلس الشعب وإدارة الشعب بسبب معارضة الحكومة الانتدابية البريطانية. لم يكن أعضاء الأجهزة الانتقالية هذه قد انتخبوا بعد، لكنّ غالبية أعضاء المؤسسات الصهيونية واليشوف كانوا قد انتخبوا سابقاً. أقيمت الحكومة الانتقالية بإجماع حول التركيبة السياسية لمجلس الدولة المؤقت، لكنّها مارست قوة عظمى ولم تستلزم تصويتاً بمنح الثقة من خلال المجلس (ميدبنغ ١٩٩٠، ١٤). كانت حكومة ائتلاف، وحمل خطر استقالة بعض أعضائها ثقلاً كبيراً، كما سيّضح لبن غوريون وحزبه من خلال قضية سفينة ألتالينا (انظر/ي أدناه).

استمرت هذه الأجهزة الانتقالية بالعمل لفترة قصيرة، لكنّها كانت ذات أهمية مفصلية كمؤسسات انتقالية في الدولة الحديثة، والتي أقيمت باتفاقية متعدّدة الأحزاب. وكانت موقّفة بعملها إلى حين بداية عمل الحكومة المنتخبة الأولى في آذار، بعد انتخابات كانون الثاني ١٩٤٩. حافظت هذه الأجهزة الانتقالية على الاستمرارية المؤسسية من فترة اليشوف، كما ذكر سابقاً، ولكن من الجدير بالذكر المجهود المبذول لاحتواء الأحزاب التي لم تكن ممثلة سابقاً – لأسباب مختلفة – في قيادة الوكالة اليهودية والمجلس القومي اليهودي: الأرثوذكسيين المتشددين والصهيونية التصحيحية والشبيوعيين. وبالتالي، أحرز مجلس الدولة المؤقت هدفاً استثنائياً عن طريق ضمان اشتراك غالبية المجموعات السياسية، باستثناء العرب وحزب الاتحاد المدني و"الإرغون" و"ليحي" (المنظمات العسكرية المعارضة الصغيرة السابقة لقيام الدولة).<sup>(٦)</sup> تشكلت الحكومة الانتقالية من ائتلاف شامل، الذي حوى ما لا يقلّ عن ثمانية من ضمن ثلاثة عشر حزباً في المجلس الانتقالي. وأنت محاولات الاحتواء على حساب حزب "مپاي" بالأساس، الذي دخل الحكومة الانتقالية دون الحفاظ على الأغلبية (خمسة من ثلاثة عشر عضواً ومن ضمنهم ممثلاً عن قائمة السفارديم). كان تمثيل مپاي في المجلس المؤقت (حوالي ٣٠٪) أقلّ بقليل من نسبته في مجلس النواب (١٩٤٤) والكونغرس الصهيوني (١٩٤٦). كذلك لم يحصل حزب العمال (مپاي ومپام) مجتمعين الأغلبية في المجلس المؤقت. مع ذلك، حصل حزب "مپاي" كلّ ما خسره من تمثيل في المؤسسات الانتقالية بكسب شرعية واسعة من الجمهور. سلّم غالبية الجمهور اليهودي بسلطة المؤسسات الانتقالية، حتّى فيما يخصّ مسائل حساسة كالأوامر التوجيهية التي أصدرت في نيسان ١٩٤٨ أو فيما يخصّ أمور

(٦) o القرار الأصلي حول العضوية في المؤسسات ينصّ على حفظ مكان لممثل عربي في مجلس الشعب. انظر النقاش في لجنة مپاي المركزية المؤرخة ٦ آذار ١٩٤٨ في أفيزوهار وبارنيلي (١٩٨٩، ٣٧٩). تضمنت وثيقة الاستقلال التماساً إلى سكان إسرائيل العرب بـ"المشاركة في بناء الدولة" بالارتكاز على "التمثيل الواجب في جميع مؤسساتها المؤقتة والدائمة. قاطع حزب "Civil Union" الانتخابات لمجلس النواب والمؤتمر الصهيوني واعتبرت ممثلة من خلال الحزب الصهيوني العام. لم تكن هناك رغبة بمنح قادة الإرغون أو ليحي التمثيل المباشر في المؤسسات المؤقتة – اعتبر ثلاثة أعضاء الحركة التصحيحية كممثلين.



إدارية كالتصاريح وترخيص السيارات. أثرت تركيبة المؤسسات الانتقالية على تكوين الجهاز البرلماني المستقبلي، مع أن أعضاءه لم يكونوا قد انتخبوا بعد. عملياً، تكوّن تقسيم المهام بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، وثبت مبدأ استناد السلطة التنفيذية إلى الائتلاف.

### أ. وثيقة الاستقلال

شكل إعلان الاستقلال لحظة ابتهاج. عنيت قضايا الحكم التي تطرقت إليها وثيقة الاستقلال والوثائق المرافقة بالموقف الدولي للدولة حديثة التكوين وبالعامل مقابل مواطنيها.<sup>(٧)</sup> تسعى الوثيقة إلى منح شرعية خارجية ودولية لدولة إسرائيل المستقلة من خلال اقتباس وعد بلفور عام ١٩١٧؛ تفويض عصبة الأمم من عام ١٩٢٢، والذي اعترف بحق الشعب اليهودي بإعادة بناء موطنه القومي؛ ومساهمة اليشوف اليهودي خلال الحرب العالمية الثانية التي منحته حق اعتباره ضمن مؤسسي منظمة الأمم المتحدة؛ والأهم، قرار الجمعية العامة بإقامة دولة يهودية. في هذه الوثيقة الموجزة، ذكرت الأمم المتحدة بما لا يقل عن سبع مرات، وأهمها: "وبحكم حقنا الطبيعي والتاريخي وبموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، نعلن عن إقامة دولة يهودية في أرض إسرائيل وهي دولة إسرائيل. فيتوجب الانتباه إلى أن "أرض إسرائيل" ليست مصطلحاً إقليمياً؛ فقد تفادى الإعلان، مثل قرارات أخرى للحكومة الانتقالية، تحديد حدود دولة إسرائيل.

فيما يتعلق بكسب الشرعية الداخلية، اقتبست الوثيقة عدّة مصادر – ما وراء "الحق الطبيعي والتاريخي" – والمستخلصة من الأفعال التي أدت إلى الاستقلال: الاستيطان اليهودي في الدولة؛ ومساهمة الحركة الصهيونية؛ والمجهود اليهودي في الشتات والحاجة إلى حل قضية الشعب اليهودي في أعقاب المحرقة. أحس أعضاء المجلس الذين وقّعوا على وثيقة الاستقلال بحاجتهم إلى التشديد على كونهم ممثلين عن اليشوف والحركة الصهيونية. تؤكد الوثيقة على تحميل الدولة مسؤولية سكانها الحاضرين والمستقبليين: أولاً، التزامها بتشجيع الهجرة ولم تشمل اليهود في الشتات، ما يكبر من مسؤولية الدولة نحو اليهود غير المواطنين؛ ثانياً، تطوير الدولة لإفاداة جميع سكانها؛ ثالثاً، تأسيس الدولة على مبادئ الحرية والعدالة، والسلام كما صوّرها أنبياء إسرائيل؛ ورابعاً، المساواة في الحقوق لجميع سكانها بغض النظر عن الدين، أو العرق، أو الجنس، مع توفير حرية الدين، وحرية الضمير، وحرية اللغة، وحرية التعليم، وحرية الثقافة. هذه هي عقيدة الوثيقة، ولكن تنقصها مسألتان: المساواة كقيمة بحد ذاتها، على عكس "المساواة في الحقوق". وهو أمر مفاجئ إذا أخذنا بعين الاعتبار الأيديولوجيا الاشتراكية لأهم قادتها؛ ومصطلح "الديموقراطية" أو "نظام الحكم الديموقراطي"، الذي لم يُذكر بشكل مباشر. في الفصل الأخير من الكتاب ناقش السؤال حول إذا ما كانت الديموقراطية تُعتبر حينها شيئاً بديهيًا.

فيما يتعلق بتركيبة الحكومة، التزمت الوثيقة بدقة بتوجيهات قرار التقسيم الذي أصدرته الأمم المتحدة، والذي نادى بإقامة مؤسسات انتقالية، وإجراء الانتخابات، ووضع الجمعية التأسيسية للدستور، والسلطات المنتخبة طبقاً للدستور.

### ب. القوانين التشريعية المبكرة

شكل القانون التشريعي الأول لمجلس الدولة المؤقت، والذي نُشر مع وثيقة إعلان الاستقلال، إصدار بيان في ما كان يسمّى في حينه بالجريدة الرسمية، يمنح المجلس دور السلطة التشريعية بل حتى منح بعضاً من السلطة التشريعية للحكومة الانتقالية لغاية سنّ تشريعات الطوارئ

(٧) للاطلاع على صلاحية الوثيقة، انظر/ي كول هعام ضد وزير الداخلية ١٩٥٣ وكذلك يارودر ضد لجنة الانتخابات المركزية للكنيست السادسة (١٩٦٥). (روبنشتاين ومدينا ٢٠٠٥، المجلد ١، ٣٩-٥٥).



## الجزء الأول: تأسيس الدولة – فوقية السّياسيّة | ٣١

(مادة ١). قد يُفهم هذا التّشريع التّعميميّ ضمن إطار الحاجة إلى إجراء التّرتيبات الانتقاليّة التي تمّ ذكرها في قرار الأمم المتّحدة للمادة ٣ في البيان أهميّة خاصّة، بحيث تصرّح باستمرار سريان مفعول القانون القائم في فلسطين ما قبل إقامة الدّولة وخضوعه لأية تغييرات قد تنتج عن القوانين والتّعدّلات التي يتمّ سنّها بعد إقامة الدّولة وسلطاتها. بالتّالي، بالإضافة إلى اشتراط استمراريّة عمل المحاكم بنفس الصّيغة المتّبعة أيام الانتداب البريطاني، اشترطت استمرار تطبيق القواعد القانونيّة المتّبعة سابقاً في إسرائيل، ما لم يقرّر بخلاف ذلك. بكلماتٍ أخرى، اعتبرت إسرائيل نفسها جزءاً من العائلة البريطانيّة الشّرعيّة (مع المستعمرات النّابعة للتّاج البريطاني) بكلّ ما يترتّب على ذلك من عواقب على ثقافتها القانونيّة وقيمها الأساسيّة. استمرّ هذا الوضع لعدّة سنين حتّى تراكم ما يكفي من التّشريع الإسرائيلي وقطع الحبل السّري ببريطانيا، من خلال تشريع قانون أسس القضاء (١٩٨٠) (انظر/ي الفصل ٦).

على الرّغم من أنّه كان ينبغي على مرسوم القانون والإدارة لعام ١٩٤٨<sup>(٨)</sup> أن يكون مؤقتاً، شكّل هو فعلياً الوثيقة الدستوريّة الأولى وحدّد توزيع المهام بين سلطات الحكم – أنّ الحكومة ستعمل طبقاً للسياسة الموضوعية من خلال المجلس وستخضع لمسؤولتها. وبقيت بعض بنوده سارية المفعول حتّى اليوم. منذ البداية، نسبت القيادة الانتقاليّة أهميّة كبرى لتباعها إطار عمل قانونيّ لنشاطاتها، ومن ضمنها السّلطة للحكم، وإصدار القوانين، ولجمع الضّرائب. يذكر المرسوم مرّة أخرى التّية باحتواء ممثلين عرب يعترفون بدولة إسرائيل في المجلس، ولكن ذلك لم يحصل.

حدّدت المادة ٩ من المرسوم شروط أنظمة الطّوارئ. في ١٩ أيار ١٩٤٨، أعلن مجلس الدّولة المؤقت عن حالة طوارئ، وتجدد الكنيست هذا الإعلان بشكلٍ دوريّ حتّى يومنا هذا. بإعادة التّظر، يجوز تبرير هذه الأنظمة في سياق حرب ١٩٤٨-١٩٤٩ وفترة التّشكّل التي لحقتها. ولكن يبقى الاستخدام المستمرّ لهذا الإجراء المتطرّف موضوع نقاش محتدم، وقد طُلب من المحاكم التّدخل للتّخوف من استخدام الوزراء لأنظمة الطّوارئ لغير أغراضها. نذكر في هذا السياق أنظمة الطّوارئ لمنع النّشاط الإرهابي التي أصدرتها الحكومة في ٢٠ أيلول ١٩٤٨<sup>(٩)</sup>. بينما شكّلت واقعة سفينة ألتالينا (حزيران ١٩٤٨) الخلفيّة لإصدار تلك الأنظمة، كان اغتيال الكونت برنادوت في ١٧ أيلول ما حدّث على سنّها بشكلٍ مباشر (انظر/ي أدناه). استناداً إلى الأنظمة والمراسيم الموضوعية لمنع الإرهاب، حرّمت مجموعة "ليحي" و"الإرغون" ومن انتسب إلى أيّهما. يعرّف المرسوم المنظّمات والنّشاطات الإرهابيّة، لكنّ المادة الأكثر إشكالاً – ولعلّها التّشريع اللاديموقراطي الأكبر لمجلس الدّولة المؤقت – تنصّ على التّالي: "في حال أعلنت الحكومة، عن طريق مذكرة في الصّحيفة الرّسميّة، عن مجموعة أشخاص معيّنة كمنظمة إرهابيّة، ستستخدّم هذه المذكرة في أيّ إجراء قانوني للإفادة كدليل بأنّ مجموعة الأشخاص تلك تشكّل منظمة إرهابيّة، إلى أن يثبت عكس ذلك." (مادة ٨). يحوّل استخدام هذا المنطق الدائريّ لتعريف المنظّمات الإرهابيّة عبء إثبات براءتها إلى المتّهم، ويقرّم من سلطة القانون. يبقى هذا الأمر ساري المفعول وقد أضيفت إليه تعديلات صارمة على مرّ السنين (أمنون روبنشتاين ١٩٩١، المجلّد ٢، ٨١٤-٨١٨).

لم تحدّد أيّ من الوثائق المنشورة المساحة الجغرافيّة أو حدود الدّولة. في اجتماع لإدارة الشّعب في ١٢ أيار ١٩٤٨، طرح بينخاس روزينبلوث (روزين)، وزير العدليّة، مسألة الحدود، وتطرّق إلى استحالة التّصريح بدولة وقوانين مطبّقة بغير تحديد مساحة الحكم (بوندي

(٨) نُشر في الصّحيفة الرّسميّة عدد ٢ يوم ٢١ أيار ١٩٤٨. اشْتُق المصطلح "مرسوم" من التّسمية الاندائيّة واستُخدم في جميع التّشريعات التي سنّها مجلس الدّولة المؤقت. يشار إلى تشريعات الكنيست بـ"القوانين".

(٩) استبدلت هذه بعد ذلك بقليل بمرسوم منع الإرهاب (١٩٤٨) ساري المفعول بأثر رجعيّ منذ ١٤ أيار، اليوم الذي أقيمت فيه الدّولة. الصّحيفة الرّسميّة عدد ٢٤، ٢٩ أيلول ١٩٤٨.

(١٩٩٠، ٣٩٢). وكانت المعضلة كالتالي: هل على حدود التقسيم أن تعلن كحدود دولة إسرائيل، طبقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، أم يتوجب على إسرائيل انتظار النتيجة الإقليمية للحرب؟ عارض بن غوريون وغيره تحديد الحدود استناداً إلى الادعاء بأنه في حال اعتراض الجهة الأخرى على لتقسيم، وكان على الدولة أن تُقام بالقوة، ستحدّد هذه العوامل الحدود المستقبلية للدولة (شيرف ١٩٥٩، ١٠٥-١٠٦). بعد التصويت، قرّرت الأغلبية أنّ حدود الدولة لن تُذكر في الوثيقة، تاركَةً مسألة جوهرية أخرى بغير حلّ، حتّى يومنا هذا.<sup>(١٠)</sup>

### ت. قانون العودة (١٩٥٠)

على الرّغم من أنّ الكنيست كانت أول من شرّع قانون العودة، ولم يُشرّع خلال الفترة الانتقالية، سنشمله في نقاشنا هنا لأنّه شكّل طابع المجتمع الإسرائيلي. لم تكن صياغة وثيقة الاستقلال - "حقّ الشعب اليهودي في إعادة تشييد وطنه القومي" و"إقامة دولة يهودية في أرض إسرائيل" - مفاجئة، فقد كانت قد استخدمت ضمن قرار التقسيم للأمم المتحدة. أمّل الاصطلاح الجديد فكان "دولة إسرائيل"، ولم يسبّب ذلك جدلاً بين كاتبَي الوثيقة (شيرف ١٩٥٩، ١٠٠-١٠٦). يعرض قانون العودة، مقارنةً بالوثيقة، رؤية أكثر حدّة "يهودية" إسرائيل. يؤكّد القانون على أنّ إسرائيل ملك للشعب اليهودي بأكمله، سواء كانوا مواطنيها أم لم يهاجروا ("يعتلوا") إلى إسرائيل.<sup>(١١)</sup> يكشف هذا عن عاقبتين ذات تأثير بعيد المدى بالنسبة للحكم. تقي الأولى باستحالة كتابة الدستور - لا من أجل (أو باسم) جميع مواطنيها اليهود الذين لم ينتقلوا إلى إسرائيل بعد. والثانية بأنّ القانون يضع المواطنين غير اليهود في مكانة مختلفة. يُعتبر هذا القانون بمثابة صكّ من إسرائيل مقدّمًا لجميع يهود العالم، صكًا بالإمكان صرفه عبر التّوطين فور الوصول إلى إسرائيل. وتنصّ الصياغة لعام ١٩٥٠ على "حقّ كلّ يهودي في الهجرة إلى إسرائيل"، ومنح الوافدين إليها "شهادات هجرة" ليصبحوا مواطنين. أمّا "قانون الجنسية" الذي مرّر عام ١٩٥٢ فينصّ على إمكانية أن يصبح أيّ شخص يدخل إسرائيل ضمن "قانون العودة" مواطنًا إسرائيليًا. وبما أنّ سؤال "من هو اليهودي؟" لم يكن ذا صدى سياسي كبير، لم يُذكر في الصياغة الكثير حول الفرق بين "اليهود" الذين توطّنوا من خلال "قانون العودة" وهؤلاء الذين هاجروا إلى إسرائيل ولكنهم لم يعتبروا يهودًا بحسب الشريعة اليهودية (الهلخاه).

خلال فترة قصيرة، ستشغل هذه المسألة الجهاز السياسي، بغير أيّ حلّ يُرى، على الرّغم من التعديلات المضافة إلى "قانون العودة" وتدخّل المحاكم. لم يؤسس "قانون العودة" هوية يهودية-دينية للدولة، ويجوز الادعاء أنّها كانت مقصودة أصلاً كنوع من أنواع العمل الإيجابي تجاه الناجين من المحرقة (كيمرلينغ ٢٠٠٤، ٢٥٨). بأنّ رجعي، على أيّ حال، صاغ "قانون العودة" رؤية إسرائيل كـ"دولة يهودية" مع كلّ ما يتضمّنه ذلك من فروقات ما بين المواطنين اليهود والعرب، مثل الحقّ في الأرض.

بتوازٍ رمزيّ مع "قانون العودة" كان تبنيّ محتوى يهودي للعلم، اللّون الأزرق والأبيض المستمدّين من شال الصلاة ("التاليت") وفي وسطه نجمة داوود، والشّمعدان السّباعي، المستخدم في الهيكل اليهودي العتيق، كشعار الدولة. وكذلك، كلمات النّشيد الوطني، هاتيكفا، بمضامينها اليهودية ("روح يهودية تحنّ") تعبّر عن الطّابع اليهودي لإسرائيل. ترسّخت رموز الدولة في "قانون العلم والشعار" (١٩٤٩). وفي ٢٠٠٤، شرّعت "هاتيكفا" رسمياً كالنّشيد الوطني.

(١٠) خصّص قرار التقسيم للأمم المتحدة ٥٢ بالمئة من مساحة فلسطين (أ.إ.) للدولة اليهودية. بعد الحرب واتفاقيات وقف إطلاق النار لعام ١٩٤٩، سيطرت وحكمت إسرائيل على ٧٥ بالمئة من الأرض (جانور ١٩٩٥، ٢٨٩).

(١١) لنصّ قانون العودة والتفسيرات، انظر/ي سجّلات التّولة: قوانين، عدد ٤٨، ٢٧ حزيران ١٩٥٠، ١٨٩-٩٠. للنقاش البرلماني حول قانون العودة، انظر/ي سجّلات الكنيست، الكنيست الأولى، الجلسة الثانية، عدد ٣٠، ٢٠٩٤-٢١٠٧.